بيان صحفي

يحظر النشر حتى الساعة 0715 بتوقيت توقيت أوروبا الشرقية (0515 بالتوقيت العالمي) 3 ابريل 2024

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

استمرار الانخفاض الحاد للنشاط التجاري، مع بعض الهدوء في الأسعار

النتائج الأساسية:

ثاني أكبر انخفاض في الإنتاج منذ 14 شهراً

انخفاض حجم الطلبات بشكل ملحوظ وسط تقلبات العملة

تراجع التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات

أظهرت أحدث بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات (PMI®) استمرار تدهور الأوضاع في نهاية الربع الأول من العام على مستوى اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر. وانخفض النشاط التجاري وحجم الطلبات الجديدة بمعدلات ملحوظة مماثلة لتلك المسجلة في شهر فبراير، حيث أشارت الشركات مرة أخرى إلى أن أسواق العملات المتقلبة قد أضرّت بحجم الطلب من العملاء وأدت إلى رفع الأسعار. ومع ذلك، فإن الاستجابات السياسية الأخيرة نتج عنها أن تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج لم يكن بنفس الحدة في شهر مارس، مما ساعد على تباطؤ زيادة أسعار الإنتاج.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) في مصر التابع لـ S&P Global- بعد تعديله نتيجة العوامل الموسمية - وهو مؤشر مركب تم إعداده ليقدم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - سجل ارتفاعاً من 47.1 نقطة في شهر فبراير إلى 47.6 نقطة في شهر مارس، مشيراً إلى أن معدل تدهور أحوال القطاع أصبح أبطأ، ولكنه لا يزال قوياً. وظل مؤشر مدراء المشتريات أقل من متوسط القراءة المسجلة منذ بدء الدراسة في شهر أبريل 2011 (48.1 نقطة).

انخفض نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط بشكل حاد خلال شهر مارس، حيث استمر ضعف الطلب وارتفاع الضغوط التضخمية في التأثير على إنتاج الشركات وعلى مستوى الثقة. ومن الجدير بالذكر أن الانكماش كان أخف بشكل طفيف من أدنى مستوياته الأخيرة في شهر فبراير، وسجل ثاني أقوى تراجع خلال 14 شهراً.

كما لم يتغير تراجع الطلب بشكل كبير، حيث ظل انخفاض حجم الطلبات الجديدة قوياً. وغالبًا ما أدى ضعف سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي، فضلاً عن عدم اليقين فيما يخص الأسعار بشكل عام، إلى انخفاض إنفاق العملاء، وفقًا للشركات المشاركة في الدراسة. ومن ناحية إيجابية، ساعد ارتفاع الطلب الأجنبي على زيادة طلبات التصدير الجديدة لأول مرة منذ شهر ديسمبر 2022.

وفي الوقت نفسه، تراجع مستوى الثقة بشأن النشاط المستقبلي في شهر مارس وكان من بين أضعف المستويات المسجلة في تاريخ السلسلة. وبينما ظلت الشركات متفائلة بشأن الأشهر الـ 12 المقبلة، كانت هناك بعض المخاوف من أن الظروف الاقتصادية ستظل منخفضة وستؤدي إلى انخفاض المبيعات بشكل أكبر.

وعلى الرغم من أن النشاط التجاري والثقة ظلا ضعيفين، إلا أن دراسة مؤشر مدراء المشتريات لشهر مارس أشارت إلى أن الإجراءات الأخيرة للتغلب على أزمة العملة في مصر، وخاصة رفع أسعار الفائدة وتعويم الجنيه المصري، قد خففت بعضًا من ضغوط الأسعار، حيث انخفض معدل التضخم الإجمالي لأسعار مستلزمات الإنتاج إلى أدنى مستوى له منذ ثلاثة أشهر، ووجدت بعض الشركات أن أسعار الصرف في السوق المحلية قد تحسنت. ومع ذلك، شهد آخرون ارتفاعاً في أسعار المواد بشكل أكبر، في حين أدت ضغوط تكلفة المعيشة إلى أقوى ارتفاع في الأجور منذ شهر أكتوبر 2020.

مؤشر مدراء المشتريات PMI® لمصر التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، >50 = تحسن منذ الشهر الماضي

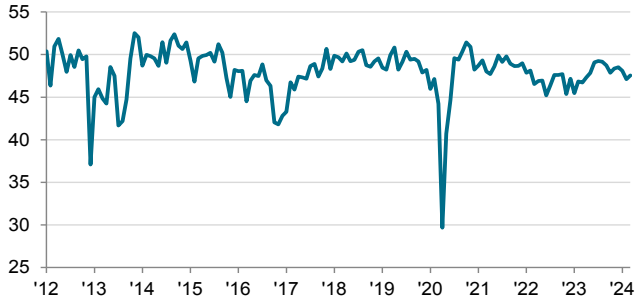

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 مارس 2024.

تعليق

صرَّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلًا:

"استمرت الشركات في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في مصر في التعرض لضغوط بسبب أزمة العملة الأخيرة في البلاد في شهر مارس. وأدى الانخفاض الحاد في نشاط قناة السويس بسبب أزمة البحر الأحمر إلى انخفاض ملحوظ في تدفقات الدولار الأمريكي في شهر فبراير، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الصرف والتضخم. وأشارت نتائج مؤشر مدراء المشتريات لشهر فبراير إلى تراجع كبير في النشاط التجاري، وكان شهر مارس مختلفاً قليلاً، باستثناء انخفاض متواضع في معدل التدهور.

"كان من المأمول أيضاً أن يبدأ تدخل البنك المركزي في أوائل شهر مارس، والذي ينطوي على رفع أسعار الفائدة بمقدار 600 نقطة أساس وتعويم الجنيه المصري، في علاج الأزمة. وتشير بيانات دراسة مؤشر مدراء المشتريات بشأن الأسعار إلى أن هذا قد يكون هو الحال، مع تباطؤ معدلات تكلفة مستلزمات الإنتاج ومعدل تضخم أسعار المنتجات إلى أدنى مستوياتها في ثلاثة أشهر. ومن ناحية أخرى، لا تزال الشركات تفتقر إلى الثقة في أن النشاط التجاري سيحقق نموًا خلال العام المقبل، مما يشير إلى أن المخاطر الاقتصادية قد تستغرق وقتًا أطول حتى تختفي."

PMI® by S&P Global

S&P Global 2024 ©

كما ارتفع متوسط أسعار الإنتاج بأبطأ معدل خلال ثلاثة أشهر، ولكنه ظل أسرع بكثير من المتوسط طويل المدى.

واصلت مشتريات مستلزمات الإنتاج في الشركات غير المنتجة للنفط الانخفاض بوتيرة قوية في شهر مارس، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض تدفقات الأعمال الجديدة. كما أدى ارتفاع الأسعار إلى تقييد نشاط الشراء، وفقًا لبعض الشركات، في حين ساهمت مشكلات الشحن ونقص المواد في مزيد من التدهور في أداء المورّدين.

والأمر الأكثر إيجابية هو أن الشركات رفعت مستويات التوظيف لديها لأول مرة في عام 2024 حتى الآن. وساعدت الزيادة الطفيفة على تعويض الانخفاض في شهر فبراير. وساهم هذا أيضاً في انخفاض طفيف في حجم الأعمال المتراكمة، وهو أول انخفاض يتم تسجيله منذ شهر يونيو الماضي.

مؤشر أسعار مستلزمات الإنتاج

معدل موسميًا، >50 = تضخم منذ الشهر الماضي

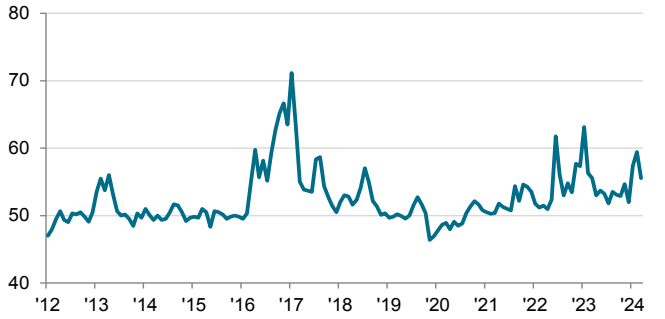

المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 002 461 1491 44+
david.owen@spglobal.com

سابرينا مايين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 447030 7967 44+
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيُرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر ®PMI لمصر التابع لمجموعة S&P Global من قِبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملتها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمِعَتْ بيانات الدراسة للمرة الأولى في أبريل 2011.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة و توجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة ونتغلب على التحديات ونسرّع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (®PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء المسئولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات™ و®PMI هي إما علامات تجارية أو علامات تجارية مُسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مُسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو توفره، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (بإهمال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.

PMI® by S&P Global

S&P Global 2024 ©